

Distr.: General
14 December 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ن) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 وجرياً على الممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. ويقدم الفريق العامل في التقرير معلومات عن التقدم المحرز فيما يتصل بالعناصر الثلاثة لبرنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وهي وضع مذكرات إرشادية بشأن المسائل البحثية المحددة لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008؛ ومبادرة التوعية لإحاطة جامعي بيانات الحسابات القومية ومستخدميها بعملية التحديث وجمع التعليقات منها؛ والتنسيق مع تحديث المعايير الإحصائية الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك ميزان المدفوعات والتصنيفات وإحصاءات التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير برنامج عمل الفريق العامل واللجان الإقليمية، ومعلومات مستكملة عن نطاق وحسن توقيت تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن عناصر برنامج العمل من أجل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وكذلك برنامج عمل الفريق العامل.



تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة على شبكة الانترنت في نيويورك في الفترة من 1-3 وفي 5 آذار/مارس 2021، المقرر 106/52 (انظر E/2021/24، الفصل الأول - باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رُحِّبَ بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2021/8)، وأعربت عن تقديرها لما يضطلع به أعضاء فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والفريق العامل، واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية، والبلدان من أنشطة لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامجي عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري لعام 2021؛

(ب) أيدت برنامج العمل لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 والجدول الزمني لإجراء البحوث التقنية، والانخراط في مشاورات واسعة النطاق، وضمان الاتساق العام مع سائر الأدلة المتعلقة بنظام الإحصاءات الاقتصادية، ولكن لاحظت أن برنامج تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 برنامج طموح وسيطلب موارد كبيرة من الأوساط الإحصائية؛

(ج) أعربت عن تقديرها للمساهمات العينية المقدمة من بعض الدول الأعضاء ورغبة عدد من الدول في المساهمة مالياً أيضاً في برنامج عمل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(د) رُحِّبَ بالتقدم المحرز في إعداد وتفصيل توجيهات بشأن المسائل ذات الصلة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في عملية تقييم التوصيات الواردة في المذكرات الإرشادية وتجريب واختبار جدواها، وشددت على ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدان والوكالات دون الإقليمية والإقليمية والدولية لتيسير تجريب المذكرات الإرشادية واختبارها، وشددت على أهمية تقديم الدعم المالي والعيني للبلدان ذات الموارد المحدودة؛

(هـ) رُحِّبَ بالعمل على وضع توجيهات لقياس الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد غير الرسمي، والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، ودخل الأسر المعيشية وتوزيع ثروتها، والتمويل الإسلامي وترتيبات الإنتاج العالمي، ومواءمة نظام الحسابات الصحية، وشددت على ضرورة ألا تخل عمليتا رصد وتحليل الرفاه والاستدامة بالتحليلات التقليدية لإحصاءات الاقتصاد الكلي في الجداول الموسعة أو التكميلية، وإنما أن تعززها، وبالتالي النظر بعناية في الأثر على الحسابات الأساسية لنظام الحسابات القومية، وأيدت العمل المبذول من أجل تطوير مركز جهات التجميع، ورقمنة المعايير الدولية للإحصاءات والتصنيفات، وتعزيز آليات التواصل من أجل إعداد إحصاءات الاقتصاد الكلي؛

(و) لاحظت الحاجة إلى وجود بنية تحتية إحصائية كافية، بما في ذلك السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، والإطار القانوني، والبنية التحتية التكنولوجية لتنفيذ التوصيات المقترحة لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(ز) أعربت عن تقديرها للمذكرات الإرشادية التي وضعها الفريق العامل فيما يتعلق بتسجيل تدابير الدعم للتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الحسابات القومية، وشجعت على وضع توجيهات مماثلة بشأن القضايا الرئيسية في المستقبل؛

(ح) شددت على ضرورة مواصلة تركيز الاهتمام على تمويل العديد من البلدان النامية وبناء قدراتها لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(ط) شجعت الاستمرار في الإبلاغ عن البيانات الرسمية للحسابات القومية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء وفي تقييم مدى توافرها ونطاقها، ولاحظت أهمية المعلومات الجيدة في دعم المقارنات الدولية وبناء فهم عالمي للاقتصاد العالمي.

2 - وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات عن البرنامج المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. وترد في الفرع الثالث لمحة عامة عن الأنشطة المتعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها التي اضطلع بها الفريق العامل واللجان الإقليمية. ويتضمن الفرع الرابع مستجدات نطاق تطبيق نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. وترد في الفرع الخامس النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانياً - برنامج العمل لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008

ألف - معلومات أساسية

3 - أيدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والخمسين، برنامج العمل لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 بهدف تقديم نظام الحسابات القومية المحدث إلى اللجنة للنظر فيه عام 2025. ويتوخى برنامج تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 اتباع نهج ثلاثي يقوم على ما يلي: (أ) إجراء بحوث تقنية بشأن المسائل ذات الأولوية وغيرها من المسائل المتعلقة بالحسابات القومية، بما في ذلك لتقديم دعم أفضل للتنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الكلي؛ (ب) المشاركة في مشاورات واسعة النطاق بشأن المسائل المتعلقة بالمجالات المواضيعية المتمثلة في العولمة، والرقمنة، والرفاه، والاستدامة، والاتصال، وأنظمة التمويل والمدفوعات، والاقتصاد غير الرسمي، والتمويل الإسلامي؛ (ج) ضمان الاتساق العام مع نظام الإحصاءات الاقتصادية.

باء - ما وراء الناتج المحلي الإجمالي

4 - من السمات الفريدة لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 تحديد إطار أوسع نطاقاً للحسابات، يمكنه أن يوفر أداة لتحسين رصد وتحليل الرفاه والاستدامة. والهدف من ذلك هو توجيه مختلف أهداف السياسة العامة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والدعوة التي أطلقها الأمين العام، في سياق المحاسبة على رفاه الناس، لإيجاد مقياس جديد للتقدم يُكَمِّل الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يقيس سوى الأداء الاقتصادي⁽¹⁾.

(1) انظر A/75/982، الفرع دال.

- 5 - ويتطلب النقاش المستمر الرامي إلى تحريك إطار القياس الإحصائي إلى ما وراء الناتج المحلي الإجمالي التفكير في العلاقة بين الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، والإطار المحاسبي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومقاييس رفاة البشر واستدامة التطورات المجتمعية. ويجري البحث في إطار تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 من أجل تحسين المعلومات المتوفرة عن المستفيدين من النمو والعمالة، وكيفية توزيع فوائد النشاط الاقتصادي عبر المؤسسات والأسر المعيشية والأشخاص والجغرافيا.
- 6 - ولا تتمثل الفكرة في إعادة تعريف المجموعة الحالية من مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، بل وضع توصيات تشجع البلدان على إنتاج إحصاءات توفر معلومات هامة لواقعي السياسات عن تدابير "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي".
- 7 - والأهم، أولاً وقبل كل شيء، هي التوصيات المتعلقة بوضع حسابات وجدول تكميلية تتضمن تقديرات الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر ورأس المال البشري والظروف الصحية والاجتماعية. وتهدف هذه الحسابات والجدول التكميلية إلى تحسين حساب المساهمة الاقتصادية للعمال غير المأجورين ومخزون المعرفة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف هذه الحسابات أو الجداول التكميلية عبر الفئات الاجتماعية والاقتصادية مما يتيح إجراء تحليل حسب نوع الجنس أو السن أو حالة التعليم أو تكوين الأسرة المعيشية.
- 8 - ولا تكشف المقاييس الإجمالية لدخل الأسر المعيشية إلا القليل جداً عن رفاه فئات أسر معيشية محددة، في حين أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومصادر البيانات الدقيقة لا تتماشى مع مفاهيم نظام الحسابات القومية. وسيشمل نظام الحسابات القومية المحدث سلسلة من الجداول التكميلية التي تعرض توزيع الدخل والمدرجات والاستهلاك والثروة على الأسر المعيشية. وستمكن هذه الجداول المستخدمين من تحليل كيفية توزيع التغيرات في الدخل القومي على فئات الأسر المعيشية في إطار عمل نظام الحسابات القومية، وما إذا كان الدخل والثروة القوميان يزدادان تركيزاً.
- 9 - وسيشجع نظام الحسابات القومية المحدث البلدان على وضع مقاييس لصافي الناتج وصافي الدخل لحساب استهلاك رأس المال الثابت واستنفاد الموارد الطبيعية. وبشكل وضع التدابير الصافية وزيادة استخدامها خطوة أولى نحو قياس استدامة الإنتاج والاستهلاك الحاليين، حيث سيتمكن المستخدمون من فهم كمية ما "استهلك" من مخزون الأصول المنتجة وأصول الموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات في الفترة الحالية.
- 10 - ومن الأفضل أن يتماشى نظام الحسابات القومية المحدث مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من خلال سلسلة من التوصيات التي تستخدم نظم التصنيف مما يجعل الصلة بين الاقتصاد والبيئة أكثر وضوحاً. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً دراسة معالجة الأصول البيولوجية، وتقييم الموارد الطبيعية، ومعالجة مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.
- 11 - وسيشمل نظام الحسابات القومية المحدث أيضاً سلسلة من التوصيات لتحديد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وقياسها وتقديمها على نحو أفضل. وينمو النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الاقتصادات النامية والمتقدمة النمو على حد سواء؛ ولكن قلة قليلة من البلدان تحدد هذه المعاملات بشكل منفصل. ومن خلال فهم أفضل للأنشطة غير الرسمية، سيُسمح لواقعي السياسات بصياغة سياسات صناعية وسياسات متعلقة بالعمل من أجل تلبية احتياجات العمال في القطاع غير النظامي وترتيبات الإنتاج غير الرسمية.

12 - وفي حين أن نظام الحسابات القومية المحدّث لن يقترح مقياساً رئيسياً "لما وراء الناتج المحلي الإجمالي" ليحل محل الناتج المحلي الإجمالي، فإنه سيؤدي إلى مجموعة من التدابير والحسابات والجدول الجديدة التي ستساعد المستخدمين على فهم قضايا الإدماج والاستدامة الاقتصاديين.

جيم - فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية والتعاون مع أفرقة الخبراء الأخرى

13 - عُقدت ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء الاستشاريين المعني بالحسابات القومية عبر الإنترنت في عام 2021، في نيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماعات هو تقديم توجيهات بشأن برنامج عمل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 واستعراض الصيغة النهائية لمشاريع المذكرات الإرشادية التي أعدتها أفرقة العمل وإسداء المشورة بشأن تلك المذكرات. ويتبين فيما يلي التقدم المحرز فيما يتعلق بحل المسائل البحثية. ويمكن الاطلاع على الاستنتاجات التي توصلت إليها الاجتماعات على الموقع الشبكي لفريق الخبراء الاستشاري (<https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/ramtg.asp?fType=2>).

14 - ومن المبادئ الرئيسية المتبعة في الجولة الحالية لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 التنسيق والتعاون بين مختلف أفرقة خبراء الإحصاءات الاقتصادية من أجل ضمان تقادي وجود تباينات جوهرية، واتساق المصطلحات المستخدمة عبر مختلف الأدلة، والحد من ازدواجية الجهود، وإمكانية تحقيق أفضل نتائج في ضوء اتساع نطاق المشاورات. وأنشئت اتفاقات تعاون رسمية مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالحسابات الاقتصادية البيئية.

15 - وعُقد أول اجتماع مشترك على الإطلاق بين فريق الخبراء الاستشاري واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات عبر الإنترنت يومي 26 و 29 تشرين الأول/أكتوبر وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وكان هذا الحدث التاريخي نتيجة للالتزام بمواءمة العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الإصدار السادس، وكان دليلاً على بذل جهود متضافرة لحل المسائل البحثية ذات الاهتمام المشترك بأكبر قدر من الكفاءة. وسيركز التعاون مع لجنة الخبراء المعنية بالحسابات الاقتصادية البيئية على المسائل التي يعالجها فريق العمل الفرعي المعني بالمحاسبة الاقتصادية البيئية التابع لفريق العمل المعني بالرفاه والاستدامة. ويتوخى الاتفاق المشاركة المتبادلة بين أعضاء فريق العمل الفرعي واللجنة التقنية التابعة للجنة الخبراء، فضلاً عن إجراء مشاورات عالمية مشتركة بشأن المسائل ذات الصلة.

16 - ويعمل فريق العمل المعني بالاقتصاد غير الرسمي عن كثب مع الفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية المعني بتنقيح المعايير الإحصائية للأنشطة غير الرسمية، والذي أنشئ لوضع مجموعة متسقة من المعايير التي توفر التعاريف المفاهيمية والتشغيلية اللازمة للقياس الشامل للأنشطة غير الرسمية. ومن المتوقع أن يسفر التعاون عن وضع مجموعة متسقة من التوصيات لتحديد الاقتصاد غير الرسمي في نظام الحسابات القومية وفي إحصاءات العمل.

17 - وبالإضافة إلى ذلك، يشارك أعضاء فريق الخبراء الاستشاري والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بنشاط في أنشطة أفرقة العمل العاملة في عمليات المراجعة الجارية للتصنيف

الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات لضمان ملاءمة هذه التصنيفات للغرض عندما يتعلق الأمر بتجميع الحسابات القومية.

دال - التقدم المحرز في حل المسائل البحثية

18 - من أجل تجنب ازدواجية الجهود، وضمان الاتساق بين المذكرات الإرشادية، وتبسيط عملية التشاور العالمية، طُلب إلى أفرقة العمل أن تدمج المذكرات الإرشادية حيثما أمكن. وفي أعقاب هذه العملية، لا يزال هناك ما مجموعه 57 مذكرة إرشادية تغطي مسائل البحث ذات الصلة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. ومن بين هذه المذكرات البالغ عددها 57، تم تخصيص 52 مذكرة لأفرقة العمل المعنية بنظام الحسابات القومية والنظام المشترك للحسابات القومية وميزان المدفوعات، وتقود أفرقة العمل المعنية بميزان المدفوعات العمل على المذكرات الإرشادية الخمس المتبقية.

19 - وبعد مرحلة البحث والصياغة الأولية، التي تجري أساساً في إطار أفرقة العمل، تمر المذكرات الإرشادية عادة بالمرحلة الرئيسية الثلاث التالية: (أ) موافقة فريق الخبراء الاستشاري على إجراء مشاورات عالمية؛ (ب) استكمال المشاورة العالمية وأي أنشطة للتجارب والاختبارات حيثما كان ذلك مناسباً (انظر أدناه)؛ (ج) موافقة فريق الخبراء الاستشاري النهائية على النشر. ولضمان الاتساق في معايير المحاسبة الاقتصادية الكلية، تتخذ قرارات الموافقة على المشاورات والموافقة النهائية بالاشتراك مع فريق العمل المعني بميزان المدفوعات واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات على التوالي، عندما تكون المذكرات الإرشادية ذات صلة بتحديث الإصدار السادس لدليل ميزان المدفوعات.

20 - وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وافق فريق الخبراء الاستشاري على تسع مذكرات إرشادية للنشر، وتم وضع اللمسات الأخيرة على المشاورات العالمية لعدد 14 مذكرة إرشادية إضافية، وحصلت تسع مذكرات إرشادية على موافقة فريق الخبراء الاستشاري في اجتماعه الأخير لإجراء مشاورات عالمية بشأنها. وهكذا، فقد انتهت مرحلة الصياغة الأولية ومعظم أعمال البحث الموضوعي التي قامت بها أفرقة العمل بالنسبة لعدد 32 من أصل 57 مذكرة. وتتوقع أفرقة العمل الحصول على موافقة فريق الخبراء الاستشاري على التشاور العالمي بشأن 11 مذكرة إرشادية بحلول نهاية شباط/فبراير 2022، وعلى 14 مذكرة إرشادية متبقية في وقت لاحق من عام 2022.

21 - ويتضمن الفرع الثاني من وثيقة المعلومات الأساسية المتصلة بهذا التقرير مزيداً من المستجدات بشأن التقدم المحرز صوب حل المسائل المتصلة بالعولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة، والاتصالات، والنظم المالية ونظم الدفع، والاقتصاد غير الرسمي، والتمويل الإسلامي.

هاء - التوعية

22 - من أجل كفالة استفادة جميع البلدان من تحسين معايير الحسابات القومية، ولا سيما من التوجيهات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية، أنشئ برنامج توعية لتيسير إجراء مشاورات إقليمية وعالمية منتظمة. ويهدف برنامج التوعية إلى ما يلي: (أ) إطلاع البلدان على عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وتقديم آخر المستجدات إليها بهذا الشأن؛ (ب) وتعزيز التشاور العالمي بشأن المذكرات الإرشادية؛ (ج) وجمع التعليقات من البلدان والمناطق بشأن أولوياتها المواضيعية؛ (د) واستكشاف البلدان المتوقعة المحتملة والاتصال بها من أجل التنفيذ المبكر للتوصيات الجديدة في شكل تقديرات تجريبية.

23 - ويجري تفعيل هذه المبادرة من خلال عقد سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية على شبكة الإنترنت، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، التي بدأت أولاً بحلقات دراسية شبكية تمهيدية تهدف إلى إطلاع البلدان على مجمل عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأساليب العمل، والجداول الزمنية، والمشاركة القطرية المتوقعة. وعقب هذه الحلقات الدراسية الشبكية التمهيدية، يجري تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية المواضيعية، كآلية لمناقشة مواضيع بحثية ومذكرات إرشادية أكثر تحديداً مع البلدان، بهدف إبلاغ البلدان بأثر التوصيات الجديدة على جميع الحسابات القومية، وتعزيز مشاركة البلدان في المشاورات العالمية بشأن المذكرات الإرشادية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد اللجان الإقليمية على ترجمة مذكرات إرشادية مختارة ذات أولوية لكل منطقة باللغات المعنية لضمان المشاركة الواسعة النطاق لجميع البلدان في عملية التشاور.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت أنشطة توعية بالتعاون مع اللجان الإقليمية وبدعم من أعضاء فريق الخبراء الاستشاري. وبحلول آب/أغسطس 2021، عُقدت خمس حلقات دراسية شبكية تمهيدية، منها اثنتان للمنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لأمركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحلقة واحدة لكل من المناطق التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (في إطار الأنشطة الإقليمية المقررة). وبصفة عامة، بلغ عدد المشاركين في هذه الحلقات الدراسية أكثر من 800 مشارك من حوالي 180 بلداً. وتُعدّ الجولة الأولى من الحلقات الدراسية الشبكية المواضيعية في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وآيار/مايو 2022، وتشمل اجتماعات على الإنترنت مع بلدان في المناطق التي تغطيها اللجان الإقليمية المذكورة أعلاه. وستفصل الحلقات الدراسية الشبكية مواضيع البحث ذات الأولوية الأكثر صلة بكل منطقة، وستعرض مذكرات إرشادية مختلفة تم الانتهاء منها. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة دراسية شبكية موضوعية عن التمويل الإسلامي للبلدان المهتمة بالأمر في مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

25 - ومن المتوقع، في أعقاب عملية التوعية الواسعة النطاق، أن يبدأ في أوائل عام 2022 وضع تقديرات تجريبية تستند إلى المذكرات الإرشادية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد بدأت بالفعل في وضع تقديرات تجريبية بشأن توصيات مختارة، فإن الفريق العامل المشترك بين الأمانات يهدف إلى إشراك بلدان من مختلف مستويات التنمية الإحصائية ويكفل تمثيلاً جغرافياً واسعاً. ولذلك تُشجع البلدان على الاستجابة للنداءات الموجهة، من خلال اللجان الإقليمية، للتطوع من أجل التنفيذ المبكر للتوصيات في شكل تقديرات تجريبية.

واو - فريق التحرير ومدير المشروع

26 - نظراً إلى إحراز تقدم في العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، فقد تقرر تعيين محرر رئيسي لتيسير صياغة تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، ومدير مشروع لمساعدة الفريق العامل المشترك بين الأمانات في تنسيق عملية التحديث باستخدام الترتيبات المؤسسية القائمة والبنية التحتية للمشاريع. ووجهت رسالة تعلن عن الوظيفتين باسم الفريق العامل المشترك بين الأمانات إلى رؤساء المكاتب الإحصائية القومية ومحافظي المصارف المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، وجه أعضاء الفريق العامل

المشارك بين الأمانات دعوة للتشجيع على مواقعهم الشبكية، ووزعوا الإعلان على الفئات التي تستهدفها حساباتهم القومية.

27 - وتقرر كذلك إنشاء فريق تحرير يتألف من المحرر الرئيسي ومحررين مساعدين. وسيكون المحرر الرئيسي مسؤولاً عن عملية التحرير الشاملة والتحديث النهائي لنظام الحسابات القومية. وسيتم استقدام أعضاء فريق التحرير بالتشاور مع المحرر الرئيسي، حسب الحاجة وفقاً لمجالات تخصصهم.

ثالثاً - برامج عمل كل من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

28 - يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تطبيق نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دولياً في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقاً لبرنامج التطبيق العالمي لنظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له. وفي هذا الصدد، تشمل الأنشطة المضطلع بها جوانب متنوعة من عملية إنتاج الإحصاءات للحسابات القومية، كما اتضح من مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي نظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية. ويرد في الفرع الثالث من وثيقة المعلومات الأساسية موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، التي اضطلع بها الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام 2021، وتلك التي سيُضطلع بها في عام 2022.

رابعاً - الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

29 - بناءً على طلب اللجنة، تقوم شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام 2008. ورغم الإقرار في مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة بالحاجة إلى بيانات الحسابات القومية الفصلية من أجل تيسير اتخاذ تدابير الاستجابة السياساتية المناسبة، فإن البيانات ذات الصلة لا تتوافر إلا عن 137 دولة من الدول الأعضاء. ولهذا السبب، يقتصر التقييم على توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية.

30 - وفي أعقاب الانخفاض في الردود الواردة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، قدمت 170 دولة عضواً بيانات الحسابات القومية إلى شعبة الإحصاءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لعام 2021، وهذا هو أكبر عدد من الردود الواردة في فترة إبلاغ واحدة، مقارنة بمتوسط بلغ حوالي 165 رداً في فترات الإبلاغ الخمس السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء نفسها لا تبلغ عن بياناتها دائماً كل سنة. وقد سجل مستوى التقيد بالمواعيد في تقديم البيانات تحسناً كبيراً أيضاً في الفترة المشمولة بتقرير عام 2021، حيث قدمت 115 دولة عضواً بيانات عن عام 2020، في حين أبلغت 106 دول أعضاء عن بياناتها عن عام 2019 في الفترة المشمولة بتقرير عام 2020.

31 - ويبين تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة أنه لا يزال هناك عدد كبير نسبياً من الدول الأعضاء التي لا تتمثل للحد الأدنى المطلوب من نطاق بيانات الحسابات القومية وتفاصيلها. ومما يثير القلق أن لمعظم هذه الدول الأعضاء أيضاً تقديرات مرجعية عفا عليها الزمن، مما يؤثر تأثيراً شديداً على جودة بيانات حساباتها القومية.

32 - وقد ازداد الامتثال المفاهيمي إما لنظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لنظام الحسابات القومية لعام 2008 من 97 دولة عضوا في عام 2007 إلى 188 دولة عضوا في عام 2021، وتمكنت 116 دولة عضوا من تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 في نهاية عام 2021. وتشمل المجموعة الأخيرة الدول الأعضاء التي طبقت نظام الحسابات القومية لعام 2008 دون أن تكون قد طبقت بالضرورة نظام الحسابات القومية لعام 1993. وتقوم خمس دول أعضاء فقط بتجميع بيانات حساباتها القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1968.

33 - ويستند التقييم الأكثر تفصيلا الوارد في الفرع الرابع من وثيقة المعلومات الأساسية إلى الردود الواردة على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (2016-2020).

خامسا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

34 - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في برنامج عمل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، على النحو المعروض في الفرع الثاني، الأقسام الفرعية ألف، وباء، وجيم، ودال؛
- (ب) تشجيع البلدان على المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية للتوعية، وفي المشاورات العالمية بشأن المذكرات الإرشادية، وفي تجريب واختبار المذكرات الإرشادية، على النحو المعروض في الفرع الثاني، القسم الفرعي هاء؛
- (ج) الإحاطة علما بتعيين المحرر الرئيسي ومدير المشروع من أجل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، على النحو المعروض في الفرع الثاني، القسم الفرعي واو؛
- (د) الإعراب عن آرائها بشأن برامج عمل كل من الفريق العامل واللجان الإقليمية، على النحو المعروض في الفرع الثالث؛
- (هـ) الإعراب عن آرائها بشأن الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية، بما في ذلك التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008، على النحو المعروض في الفرع الرابع.